



المجلس القومي لحقوق الإنسان
"وحدة مناهضة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية"

معاً لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان

تقرير تنفيذي لأنشطة وحدة مناهضة الهجرة غير الشرعية

خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٤ وحتى مارس ٢٠٢٥

أولاً / أبرز الأنشطة والفعاليات التي نفذها المجلس بالشراكة مع اللجنة الوطنية التنسيقية، في إطار مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية . شارك المجلس القومي لحقوق الإنسان في أنشطة اللجنة الوطنية التنسيقية باعتباره شريكاً في تنفيذ مشروع حوكمة الهجرة فيما يخص التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية والتعريف بحقوق الإنسان. يخطط مشروع حوكمة الهجرة لعقد نشاط شهري لمدة ثلاثة أيام في المحافظات الأكثر تأثراً بالهجرة غير الشرعية، و يشارك المجلس القومي لحقوق الإنسان في هذه الزيارات. في إطار رفع الوعي المجتمعي بمخاطر ظاهرتي الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وتعريف الفئات المشاركة (شباب الجامعات – المسؤولين التنفيذيين لديوان عام المحافظات ومسؤولي لجان حقوق الانسان) على الشريعة الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان بالإضافة إلى الأليات الوطنية لحقوق الإنسان والتعريف بالمجلس القومي لحقوق الإنسان وأليات عمله وإختصاصاته في إطار الدستور المصري وقانون إنشاؤه ، وكانت الأنشطة كالتالي:

النشاط الأول

١- مشاركة المجلس في تنفيذ برنامج تعزيز قدرات العاملين بالخطوط الساخنة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ، وجاءت المشاركة من خلال عدد ٣ باحثين /ات وذلك لرفع قدرات العاملين بمكتب الشكاوى الرئيسي ، بالإضافة إلى تقديم جلسة تدريبية من قبل باحث بالمجلس القومي حول " دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في مكافحة الهجرة غير الشرعية " وعقد التدريب خلال الفترة من ٢١ – ٢٢ يونيو ٢٠٢٤ وذلك بفندق شتايجنبرجر بمحافظة القاهرة.



النشاط الثاني

٢- مشاركة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لتنفيذ تدريب عن تعزيز القدرات للباحثين والعاملين في الخط الساخن لتلقى الشكاوى بمحافظة الاسماعيلية من ٨/٦ يوليو ٢٠٢٤ ، وقد إستهدف البرنامج التدريبي رفع كفاءة العاملين بأفروع المجلس بمحافظة (كفر الشيخ - الغربية - الدقهلية - بورسعيد - السويس - بني سويف) بالإضافة إلى عدد ١٢ باحث من أعضاء لجان الحماية بمحافظة (الإسماعيلية - السويس - دمياط) وذلك لخلق حالة من الاتصال والتواصل بين العاملين بأفروع المجلس والسادة أعضاء لجان الحماية بالمحافظات ذات الصلة .

النشاط الثالث

٣- مشاركة اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر لتنفيذ البرنامج التدريبي حول رفع الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية بمحافظة الاقصر خلال الفترة ما بين ١٤/١١ أغسطس ٢٠٢٤ تضمنت الدورة التدريبية عدد من المحاور خلال الجلسات التدريبية ذات الصلة بموضوعات الهجرة غير الشرعية وهي (مفاهيم أساسية حول "الهجرة، تهريب المهاجرين، الاتجار بالبشر واللجوء - الإطار القانوني الدولي لمكافحة الجريمة عبر الوطنية - بروتوكلي مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر - الإطار القانوني الوطني لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين - الاختلافات بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين - الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية .

النشاط الرابع

٤- في إطار خطة عمل المجلس القومي لحقوق الإنسان لدعم الإستراتيجيات الوطنية (لحقوق الإنسان - التنمية المستدامة) ، وإنفاذا لخطة عمل المجلس "لجنة التنمية المستدامة والعدالة المناخية وبالتنسيق مع وحدة مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية" لتنفيذ برنامج زيارات لعدد من المحافظات المستهدفة بهدف العمل على مكافحة جريمة الهجره غير الشرعية والعلاقة بين تحقيق مستهدفات التنمية والقضاء علي تلك المشكلة .



وبناء على ذلك فقد نفذت لجنة التنمية المستدامة والعدالة المناخية ووحدة مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية بالمجلس القومي لحقوق الإنسان زيارتها الأولى لمحافظة كفر الشيخ خلال الفترة ما بين ٢٨: ٣١ يوليو ٢٠٢٤، بإعتبارها من المحافظات المستهدفة " الأكثر تصديراً للهجرة غير الشرعية " فقد تم عقد عدد من اللقاءات مع السادة التنفيذيين بالمحافظة واللقاءات التثقيفية والتوعوية لعدد من الجمعيات الأهلية وورش عمل بمحافظة كفر الشيخ وذلك في إطار برامج المجلس لرفع الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية والتعريف بالإستراتيجيات الوطنية لتحقيق تلك المستهدفات على كافة المحاور التنموية (الإجتماعي - الإقتصادي - البيئي) ، ويستهدف المجلس من خلال البرنامج ، تعزيز دور المجلس في التعاطي مع مختلف القضايا والتحديات ذات البعد الحقوقي لا سيما القضايا البيئية والذي يأتي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما يعزز التواجد علي ساحة العمل البيئي ويحقق من جهود مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، كما يحقق الربط والتنسيق بين المجلس والمؤسسات المعنية الفاعله في إطار توحيد الجهود لتحقيق تلك المستهدفات .

النشاط الخامس

٥- نظم المجلس القومي لحقوق الإنسان ندوة توعوية حول قضايا تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، بالتعاون مع اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر الخميس ٣ أكتوبر ٢٠٢٤ بمقر المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتجمع الخامس - القاهرة ، وذلك برئاسة السفيرة الدكتورة مشيرة خطاب رئيس المجلس ، ومعالي السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وبمشاركة كريمة من معالي السفيرة نبيلة مكرم رئيس الأمانة الفنية للتحالف الوطنى للعمل الأهلى، وسيادة السفير الدكتور كرم محمود نائب رئيس المجلس ، والسيد السفير فهدى فايد الأمين العام للمجلس والسيد الدكتور أيمن زهري

عضو المجلس وأمين وحدة مناهضة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ، وتأتي تلك الندوة ضمن سلسلة أنشطة ولقاءات لإبراز دور منظمات المجتمع المدني في حماية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتحديد الأليات التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني في حماية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية، وتحديد المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في القيام بدورها لحماية الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية للشباب، وكذا لأهمية أدوار منظمات المجتمع المدني لتوعية المهاجرين وأسرههم بخطورة الهجرة غير الشرعية، وبلغ عدد المشاركين في هذه الورشة ٤٠ نحو مشاركون من مسؤولي منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بقضايا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر وبعض الباحثين والسادة الأكاديميين من ممثلي الهيئة العامة للاستعلام والمركز القومي للتخطيط الاستراتيجي، والمعهد القومي للبحوث .

أبرز الأسئلة والمناقشات

وقد دارت أسئلة مناقشات خلال الندوة وهي كالتالي :

- ١- تسأول السيد السفير د/ محمود كارم نائب رئيس المجلس حول تلقيه شكاوي من محافظات بعينها بشأن المزاحمة في أكل العيش نتيجة دخول الأشقاء السودانيين بشكل كثيف لسوق العمل مما أثر على خفض الأجور مقارنة عن ذي قبل مثل محافظة اسوان وبعض الاحياء بالقاهرة والجيزة على سبيل المثال .
- ٢- تسأول معالي السفير/ فهمي فايد الأمين العام للمجلس القومي بأن هناك زيارة للمجلس من قبل وفد من البرلمان الالمانى وطرحوا قضية اللاجئين والمهاجرين والاحصائيات ذات الصلة ، مما يعكس تفكير الجزء او البعد الأخر من البحر المتوسط وإهتمامهم بتلك القضايا ، ويجب على الحكومة المصرية أن تطالب بحقوقنا من الدول الأوربية وبصفتهم ملزمين لتحمل جزء من الأعباء والتحديات الاقتصادية التي تواجهها الدولة المصرية تجاه اللاجئين والمهاجرين لدى مصر، والتي لا تتوافق أعدادهم الحقيقية والفعالية عن ما يصدر من مفوضية اللاجئين والتي يقدر عددهم حوالي ٧٧٠ الف لاجئ في حين أن الاحصائيات والتقديرات تتجاوز ١٢ مليون لاجئ.

أجابت معالي السفارة نائلة حبر رئيس اللجنة الوطنية التنسيقية ، بان هذا التساؤلات موقع تقدير وأن هناك بالفعل تبعات إقتصادية أثرت على المواطن المصري في شتى المناحي الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لتدفق الملايين من اللاجئين إلى مصر خلال السنوات العشر خاصة وأن هناك تدفقات يومية نتيجة للأحداث الإقليمية بالغة التعقيد والصعوبة خاصة من الجانب السوداني ، وهناك العديد من التدابير الايجابية التي تقوم بها من ناحية تقنين الأوضاع وتجديد الاقامات ، ورفع نسبة المبلغ المخصص لتجديد الإقامة ، ودائما ميراث الدولة المصرية بأنها تؤمن بالضيافة وقبول وإستضافة الأشفاء وتعد بوتقة لاستقبال اللاجئين والهاربين من ويلات النزاعات والانقسامات الداخلية لدول الجوار والمحيط الإقليمي.

٣- مداخلة السيد / محمد سعيد جمعية الوحدة العربية

ضيافة مصر للاجئين الأجانب يعتبر كرم زائد خاصة في تلك الحقبة كثيرة التحديات وبالغة الصعوبة .
أجابت السفارة نائلة بأن الدولة المصرية دائما ما تحترم الإتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية خاصة عندما تكون طرفاً فيها ، ويعد إستضافة اللاجئين إلتزام أخلاقي اولاً تجاه الأشفاء وإلتزام تعاقدي وفقاً للقوانين والاتفاقيات ذات الصلة وهذا قدر الدولة المصرية ودائما ما تشيد الوفود الأوربية والدولية بدعم مصر للاجئين ، فأنطونيو فيتورينو مدير عام المنظمة الدولية للهجرة فقال إن مصر تمثل نموذجاً رائعاً للاستعداد والاستجابة الفعالين لتدفقات الهجرة، سواء بالنسبة إلى المصريين في الخارج أو من حيث إدماج المهاجرين واللاجئين داخل مصر .
وكذا أشار دونالد توسك، رئيس المجلس الأوروبي إن السلطات المصرية جعلت مكافحة التهريب والإتجار على رأس أولوياتها وأصبحت مصر نموذجاً ناجحاً في المنطقة في هذا الصدد تحت قيادة حاسمة وحكيمة. فيما ثمن يوهانسن هان، المفوض الأوروبي لسياسات الجوار دور مصر في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مؤكداً حرص الاتحاد على التعاون مع مصر في مجالي مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

ويمكن إبراز اهم النقاط والتي نوقشت من خلال السادة المشاركين :

- بالنسبة للتقادم في جرائم الاتجار بالبشر فإنه وفقاً المادة ١٩ من قانون جامعة الدول العربية الاسترشادي بشأن مكافحة الاتجار بالبشر، فإن الدعوى الجنائية في هذه الجرائم لا تنقضي بمرور المدة.
- أهمية تنسيق الجهود على المستوى الوطني لتحديد وحماية الأشخاص المتجر بهم/هن مع التقدير البالغ والصعوبات التي تواجهها أجهزة إنفاذ القانون والقضاء في تحديد صفة الضحية واعتبر المشاركين/ات إلى



أن من أهم خطوات تحديد الضحية هو بناء الثقة مع الضحية المحتملة ومنح فترة راحة وعدم الضغط عليها، في حين تقل هذه الصعوبات بشكل كبير بالنسبة لهيئات ومنظمات المجتمع المدني نظراً لكون هذه الأخيرة تحتوي في هيكلها التنظيمي على خبراء اجتماعيين ونفسيين كما ان بعضها لديها دور رعاية مما يشجع ضحايا الاتجار بالبشر على اللجوء إليهم، الأمر الذي يسهل على هذه المؤسسات تحديد ما إذا كانت ضحية إتجار بالبشر أم لا والتي تحيل الملف بدورها مع نتائجه الى أجهزة إنفاذ القانون لإعلان صفة الضحية وبالتالي تأمين الحماية اللازمة لها وملاحقة المرتكبين، بعد ذلك أشار المشاركون إلى أهمية تعزيز التعاون والشراكة مع الوزارات والهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال توقيع مذكرات تفاهم بين أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات الحكومية من جهة ومؤسسات المجتمع المدني ومقدمي الخدمات من جهة أخرى.

- أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنشئة وفقاً لمبادئ باريس، تمكنها من لعب أدوار مختلف وواسعة في الملائمة بين القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقوانين والمعايير الوطنية لحقوق الإنسان، كما أنها تلعب دوراً مؤثراً بين الحكومة والمجتمع المدني وكذا القطاعات الأخرى لتفعيل ونشر وتطبيق ومراقبة كافة حقوق الإنسان للجميع: مواطنين ومقيمين ولجئيين دون تمييز .
- أهمية عقد لقاءات تشاورية بين الجهات واللجان الحكومية ومنظمات المجتمع المدني برعاية المؤسسة الوطنية " المجلس القومي لحقوق الإنسان" لدعم القضايا الحقوقية وإبراز الجهود الوطنية لدعم المواطنين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وإلقاء الضوء على الملفات الملحة والضرورية والتي تهم المواطن والدولة على السواء.
- كما تم عرض بعض الفيديوهات من قبل اللجنة التنسيقية ، أوضحت من خلال ما تحتوية من مشاهد على الصعوبات التي تواجه ضحايا الاتجار بالبشر وصورها ، بالإضافة إلى الفرق بين السير في طريق الموت والهلاك " الهجرة غير الشرعية" وبين إمتحان المهن الحرفية والبحث عن الفرص البديلة التي توفرها الدولة المصرية " كجهاز تنمية المشروعات الصغير - والجهات والمؤسسات الداعمة والغير هادفة للربح ، وأوضحت السفارة نائلة جبر بان تلك الفيديوهات مسموح لمنظمات المجتمع المدني ومتاح إستخدامها في الورش والندوات التوعوية في المحافظات ومراكز الشباب أثناء إقامة الأنشطة التوعوية للشباب والفتيات.

النشاط السادس

6- خصص المجلس القومي محوراً خاصاً تحت عنوان " منظمات المجتمع المدني وحقوق المهاجرين واللاجئين" وذلك في جدول أعماله أثناء الملتقى السنوي لمنظمات المجتمع المدني " حول " دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان " والذي عقد الاحد ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤ " وذلك برئاسة الدكتور أيمن زهري عضو المجلس وأمين وحدة مناهضة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ، وبمشاركة الاستاذ عبد الجواد احمد " عضو المجلس ورئيس لجنة التنمية المستدامة والعدالة المناخية ، والاستاذ محمد القزاز " الصحفى المتخصص في قضايا الهجرة " ومدير تحرير جريدة الاهرام ، والاستاذ احمد بدوى " رئيس المؤسسة المصرية لدعم اللاجئين ، والاستاذ احمد عبد الجيد مدير وحدة " مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بالمجلس "

وتأتي أهمية الجلسة خاصة في تلك الظروف الراهنة وتنامي أعداد اللاجئين على مستوى العالم وتأتي منطقة الشرق الاوسط هي الأكثر والأفر عددا للاجئين ، وفي سياق متصل تئن العديد من الدول من تزايد أعداد اللاجئين، والمهاجرين غير الشرعيين ، فالدولة المصرية تتحمل الكثير من الأعباء خاصة في ظل التحديات الإقليمية والإقتصادية بالإضافة إلى تزايد أعداد اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين ، وفي ظل تلك التحديات يبرز دور منظمات المجتمع المدني في مساعدة الدولة في حمايه المهاجرين واللاجئين، والوقوف بإصطفاف وتحديد الأليات لمنظمات المجتمع المدني لحماية ومساعدة المهاجرين واللاجئين، وكيفية تقديم المساعدة لهم وتحديد المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في القيام بدورها في حماية المهاجرين واللاجئين ، وكذا أهمية دور منظمات المجتمع المدني لتوعية المهاجرين وأسرههم بخطورة الهجرة غير الشرعية، وكذا ودور المجتمع المدني بالشراكة مع المجلس القومي لحقوق الانسان في تحديد هذه الاهداف المشاركة اليها وكيفية تقديم أوجه المساعدة .

وقد شارك في تلك الجلسة العديد من منظمات المجتمع المدني المتخصصة في حقوق المهاجرين واللاجئين بالإضافة الى عدد من الصحفيين والمحامين المتخصصين في هذا المجال ، وبعض الباحثين والسادة الأكاديميين المهتمين بحقوق المهاجرين واللاجئين .
التوصيات وفقاً للمناقشات التي تمت خلال الجلسة .

- ضرورة وضع اجراءات واليات موحدة لتنظيم اوضاع اللاجئين والمهاجرين .



- ضرورة وضع خطة موسعه بين الدولة المصرية والمنظمات الدولية والجهات الداعمة لتقديم المساعدات التي تساعد في تخفيف الابعاء على الدولة ومؤسساتها لاحتواء الازمه وزيادات التسهيلات على اللاجئين والمهاجرين .
- الاستفادة من التجارب لدول اخرى في قضايا اللجوء والهجرة مثل " الاردن " .
- تقديم المساعدة والتدريب من قبل المجلس القومي لحقوق الانسان لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال واعادة استثمار طاقات الشباب داخل منظمات المجتمع المدني .
- وضع خطة موسعه لاحتواء الازمه ومساعدة الدولة في رفع الابعاء الثقيله عن كاهلها .
- ادراج محور خاص للاجئين في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الانسان خاصة المحور الثالث الخاص بالتوعية
- تشجيع وتأسيس وإنشاء مؤسسات متخصصة لدعم اللاجئين وتسجيل وتقنين الاوضاع الخاصة بهم .
- تفعيل دور الإتحاد النوعى لمنظمات اللاجئين بوزارة التضامن .
- تقنين وضع الروابط التي انشأها اللاجئين لتعميم الفائدة ونشر الوعي من خلال تلك المنظمات.